الأمم المتحدة S/2003/636

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – طلب إليّ مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) أن أقدم تقريرا، كل أربعة أشهر على الأقل، عن الحالة في الصومال وعن الجهود المبذولة للمضي قدما في عملية السلام، بما في ذلك آخر التطورات المتعلقة ببدء بعثة لبناء السلام في الصومال من حيث تحديد نطاقها والتخطيط لحالات الطوارئ.

٢ – ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة منذ تقريري الأخير عن هذا الموضوع المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (S/2003/231)، ويتضمّن معلومات مستكملة عن التقدّم المحرز والدعم الذي يقدّمه المجتمع الدولي، ولا سيما الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لعملية المصالحة الوطنية في الصومال المستمرة في مباغاتي، بكينيا، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) برئاسة كينيا. ويغطي التقرير أيضا التطورات السياسية والظروف الإنسانية والحالة الأمنية في الصومال، فضلا عن الأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بالصومال، بما فيها التدابير المتخذة استجابة للقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ثانيا – عملية المصالحة الوطنية في الصومال

٣ – قام بيتويل كيبلاغات المبعوث الخاص الجديد لكينيا المعني بالصومال، بعدة مبادرات لتدعيم عملية المصالحة وإعادة هيكلتها. فقد شكّل لجنة تحكيم صومالية تضم ١٥ عضوا، يتألفون من ٣ أفراد من كل عشيرة، بما في ذلك الأقليات، لمعالجة المشاكل المستمرة المتعلقة بالتمثيل في المؤتمر. وشكّل أيضا لجنة مواءمة تقنية مؤلفة من خبراء صوماليين بغية المساعدة في مواءمة التقارير التي تقدّمها لجان المصالحة الست. وتعمل هذه اللجان، كما ذكرت في تقريري الأخير، على إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بالفيدرالية وميثاق اتحادي مؤقت؛

160603 130603 03-38992 (A)
0338992

ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والأرض وحقوق الملكية؛ والإنعاش الاقتصادي؛ وبناء المؤسسات وتعبئة الموارد؛ وتسوية الصراع والمصالحة؛ والعلاقات الإقليمية والدولية. واعترض بعض أعضاء لجنة الزعماء الصوماليين على إنشاء لجنة المواءمة التقنية، وحبّذوا التعامل مع جهود المواءمة على الصعيد السياسي. وما زال يتعيّن تسوية هذه المسألة. ونجح السيد كيبلاغات أيضا في تخفيض التكلفة الإجمالية لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال بما يزيد على النصف عن طريق خفض عدد المندوبين والموظفين، فضلا عن نقل مكان المؤتمر من إيلدوريت إلى مباغاتي، بالقرب من نيروبي.

٤ - وأعلن وزير الخارجية الكيني بدء الجلسة العامة للمرحلة الثانية من المؤتمر في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويتوقّع أن تؤيد هذه الجلسة العامة بتوافق الآراء، في شهر حزيران/يونيه، التقارير التي أعدتها لجان المصالحة الست. ويتوقّع بعد ذلك بوقت قصير أن تختار المرحلة الثالثة من المؤتمر حكومة شاملة. وقد شارك معظم المندوبين الصوماليين الـ ٣٦٠ في هذا الحدث الذي حظي بتغطية صحافية واسعة وحضره ممثلون عن المجتمع الدولي.

٥ - وفيما واصلت الحكومة الوطنية الانتقالية، ممثلةً برئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، فضلا عن العديد من الزعماء الآخرين الذين ينتمون إلى المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد والزعماء الذين يمثلون ''بونتلاند'' المشاركة بشكل نشط في المؤتمر، تغيّب عنه لمدة شهرين تقريبا زعماء آخرون، بمن فيهم محمد قنياري أفراح وموسى سودي ''يلاهاو'' وعثمان حسن علي ''أتو'' وعمر محمد محمود ''فينيش'' من مقديشيو، وبري عدن شيري ''هيرال'' من تحالف وادي جوبا ومقره كيسمايو. وعاد العديد من هؤلاء الزعماء إلى مباغاتي بمناسبة بدء المرحلة الثانية العامة من المؤتمر.

٦ - وفي ١١ آذار/مارس، اتهم نائب رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، الذي كان يشغل عند ذاك منصب رئيس وفد الحكومة الوطنية الانتقالية إلى المؤتمر، إثيوبيا بحشد القوات على حدودها مع الصومال وبالتوغل داخل الصومال من عدة مواقع. وطالب باستبعاد إثيوبيا من عضوية اللجنة التقنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) التي تشرف على عملية المصالحة، والتي تضم حاليا دول المواجهة (جيبوتي وإثيوبيا وكينيا) ومن أمانة الهيئة. وفي الاتجاه نفسه، أصدر رئيس جيش راحانوين للمقاومة، العقيد حسن محمد نور ''شاتيغادود''، بيانا في ٢٣ آذار/مارس احتج فيه على كون أحد نوابه السابقين الذي قاومه عسكريا في الأشهر الأخيرة يرافق وفدا للرصد من عضوين يتبع إيغاد توجّه إلى بايدوا. واتهم

أيضا إثيوبيا بإعاقة إحراز تقدّم في عملية المصالحة وبالتشجيع على جولات جديدة من القتال في الصومال. ونفت إثيوبيا هذه المزاعم وأعادت تأكيد التزامها بالسلام في الصومال.

٧ - وفي أعقاب القرار الذي اتخذه وزراء خارجية دول المواجهة بتشكيل لجنة لرصد تنفيذ إعلان إيلدوريت (S/2002/1359، المرفق) تضم إيغاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية وبعض الدول الأعضاء في منتدى شركاء إيغاد، نظرت لجنة رصد وقف إطلاق النار في اجتماعها الأول المعقود في ٤ آذار/مارس في تصاعد أعمال القتال في الصومال، ولا سيما القتال في حي المدينة في مقديشيو بين الميليشيا التابعة لموسى سودي ''يلاهاو'' وتلك التابعة لعمر محمود محمد ''فينيش''، فضلا عن القتال في بوعالي، بوادي جوبا (انظر الفقرتين ٢٧ و ٢٨ أدناه). وأدانت اللجنة العنف ودعت جميع الأطراف إلى وقف القتال.

٨ - وعرضت كينيا خدمات جنرال متقاعد ليكون مستشارا للجنة، ووافق الاتحاد الأفريقي على تقديم عسكريين بصفة مراقبين لدعم اللجنة. وجرى تشكيل فريق عامل تابع للجنة، يتألف من إيغاد والاتحاد الأفريقي وإثيوبيا وجامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية والسويد والأمم المتحدة، بوصفه هيئة استشارية للجنة التقنية التابعة لإيغاد بشأن المسائل المتصلة بمهام الرصد. ويشارك ممثلي في اللجنة بصفة مراقب.

٩ - وأصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي (اليونان) في ٦ آذار/مارس بيانا يدين جميع انتهاكات إعلان إيلدوريت. وأصدرت جامعة الدول العربية في ١٩ نيسان/أبريل بيانا دعت فيه الزعماء الصوماليين إلى التقيّد بالإعلان والإسراع في جهودهم للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الصومالية. ودعت جامعة الدول العربية أيضا المنظمات الدولية والإقليمية إلى التعاون معها لوضع برنامج يرمي إلى إعادة الأمن إلى الصومال عن طريق نزع سلاح الميليشيات.

١٠ - ولم يُنفّذ القرار الذي اتُخذ بعقد اجتماعات شهرية لوزراء خارجية دول المواجهة (انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة S/2003/231)، مما حال دون مناقشة مسألة عدم مشاركة ''صوماليلاند'' في عملية السلام على مستوى وزراء الخارجية. وأشار بعض الزعماء الصوماليين إلى أن غياب ''صوماليلاند'' عن عملية المصالحة سيقوّض هذه العملية. وأعربوا عن الأمل في أن تناقش التحديات التي تواجهها عملية المصالحة الوطنية المستمرة في مؤتمر القمة العاشر للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، المقرر عقده في كامبالا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل. غير أن عقد مؤتمر القمة تأجل أيضا.

ثالثا – أنشطة الأمم المتحدة

١١ - واصل ممثلي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بشكل نشط رصد عملية المصالحة ودعمها، في حين كثّف الفريق القطري وشركاؤه جهودهم التنفيذية للإسهام في بناء السلام والمصالحة داخل الصومال. ويجتمع ممثلي بانتظام مع الزعماء الصوماليين وممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، فضلا عن المانحين، ولا سيما منتدى شركاء إيغاد، بغية المساعدة في تحقيق شمولية عملية المصالحة إلى أقصى حد ممكن وتنسيق دعم المجتمع الدولي لهذه العملية. وفي ضوء التوقعات العالية على ما يبدو لدور الأمم المتحدة المستقبلي في الصومال لدى المشاركين في مؤتمر المصالحة، انضم في منتصف أيار/مايو مسؤول كبير تابع لإدارة عمليات حفظ السلام إلى فريق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مباغاتي ليوضح للأطراف الصومالية وفريق الوساطة التابع لإيغاد متطلبات ومعايير المساعدة التي يمكن أن تقدّمها الأمم المتحدة لتنفيذ خطة سلام محتملة في الصومال، ولا سيما فيما يتعلق برصد وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح.

١٢ - وواصلت الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومسائل حقوق الإنسان للمرأة في مؤتمر المصالحة، وعرضت خدمات خبير في المسائل الجنسانية للتعاون مع فريق الوساطة التابع لإيغاد. وقد أتاح إنشاء مركز موارد للمرأة، معني بالمعلومات والحوار والمفاوضات، للمندوبات دعما عمليا هن بأمس الحاجة إليه لتعزيز جهودهن. وقامت بعض المندوبات الصوماليات بوضع وتجميع وثيقة لكسب التأييد تتعلق بالمسائل الجنسانية لمناقشتها في مؤتمر المصالحة. وتشمل المسائل الرئيسية المطروحة الإجراءات الإيجابية والتدابير الخاصة المتعلقة بتمثيل المرأة وحصول المرأة على الموارد وتحكمها بها وأثر الحرب على النساء والفتيات.

١٣ - وفي حلقة عمل نظّمتها الأمم المتحدة لرجال الأعمال الصوماليين الرئيسيين في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ بناء على طلب السيد كيبلاغات، طالب رجال الأعمال الصوماليين بالمشاركة في أعمال مؤتمر المصالحة وأبدوا استعدادهم لدعم النتائج التي تتوصل إليها عملية المصالحة الوطنية الصومالية.

١٤ - وعقد فريق الاتصال المعني بالصومال اجتماعين أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، الأول في نيويورك في ١٤ آذار/مارس برئاسة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والثاني في نيروبي في ٢٧ آذار/مارس برئاسة ممثلي. وقدّم السيد كيبلاغات تقريرا في الاجتماع الثاني

عن التقدّم المحرز وعن التحديات التي تواجهها عملية المصالحة. وأعيد تأكيد الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي لعملية السلام في الصومال.

١٥ - وقدّم فريق الخبراء الذي جرى تشكيله عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) تقريره (S/2003/223) في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبمقتضى القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي قرر المجلس بموجبه إعادة إنشاء فريق الخبراء، عيّنت أعضاء الفريق الأربعة، بمن فيهم الرئيس، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (انظر S/2003/515). وبدأ الفريق عمله في ١٢ أيار/مايو، ومن المقرر أن يقدّم إحاطة عن منتصف المدة إلى المجلس في شهر آب/أغسطس.

١٦ - وقررت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين تمديد ولاية غانم النجار، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، لمدة سنة أخرى ورحّبت، في جملة أمور، بالتقدّم الذي أُحرز في مؤتمر مباغاتي.

رابعا - التطورات داخل الصومال

١٧ - عقد رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية، عبد القاسم صلد حسن، وبعض قادة الفصائل الموجودة في مقديشيو اجتماعا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأشاروا إلى عدم إحراز تقدّم يذكر في مؤتمر مباغاتي وأعربوا عن عزمهم مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة الأمن إلى مقديشيو وإلى الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الصومالية داخل الصومال.

١٨ - وفي ٣١ آذار/مارس، عقد حسين عيديد مؤتمرا صحافيا في نيروبي بصحبة عدد من القادة الصوماليين الذين لم ينقطعوا عن المشاركة في مؤتمر مباغاتي أدان فيه بشدة اجتماع مقديشيو واصفا إياه بأنه مسبب للخلاف. وحثّ القادة الصوماليين الذين اجتمعوا في مقديشيو على وضع حد لمساعيهم الموازية والتوجّه إلى مباغاتي. غير أن مكتب رئيس الوزراء في مقديشيو أبلغ الصحافة على ما يبدو بأن الهدف من اجتماع مقديشيو لم يكن طرح بديل لمؤتمر مباغاتي، وإنما كان اجتماعا تشاوريا لمناقشة السبل الكفيلة بإعادة الاستقرار والأمن إلى العاصمة الصومالية.

١٩- وتفيد التقارير بأن خلافات نشأت بين الرئيس حسن، الذي بقي في مقديشيو، ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية اللذين يرأسان وفد الحكومة الوطنية الانتقالية إلى مؤتمر مباغاتي. وأُفيد أيضا عن نشوب خلافات بين أعضاء الوفد بشأن كيفية المضي في عملية المصالحة. وعُلم أن رئيس الوزراء أقال في شهر نيسان/أبريل وزير التجارة ووزير الدولة لشؤون نزع السلاح والتسريح بسبب عدم التزامهما بالسياسة التي تتّبعها

الحكومة الوطنية الانتقالية في مؤتمر المصالحة. وعاد رئيس الوزراء إلى مقديشيو في ٢٦ أيار/مايو لإجراء مشاورات.

٢٠ - وبعد عطلة دامت ثمانية أشهر، انعقدت الجمعية الوطنية الانتقالية من جديد في دورتها الخامسة في ٢٨ نيسان/أبريل بحضور ١٦٥ عضوا من أصل ٢٤٥. وكان قد تعذّر عليها الاجتماع على ما يبدو بسبب وجود معظم أعضائها في مؤتمر مباغاتي. وتناقش الجمعية التي عادت إلى الاجتماع إمكانية استعراض الميثاق الوطني الانتقالي بغية تمديد مدة ولاية الحكومة الوطنية الانتقالية إلى ما بعد شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣ عندما تنتهي ولايتها ومدتها ثلاث سنوات.

٢١ - وجرت ''انتخابات رئاسية'' في ''صوماليلاند'' في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وكان المرشحون الثلاثة الذين يمثلون ثلاثة أحزاب سياسية هم ''الرئيس'' الحالي لـ ''صوماليلاند''، ضاهر ريالي كاهين عن حزب الشعب الديمقراطي المتحد؛ وأحمد محمد سيلانيو، وهو سياسي مخضرم ينتمي إلى حزب التضامن؛ وفيصل علي وهبة، وهو مهندس مدني من الصوماليين المنتشرين في الخارج وينتمي إلى حزب العدالة والرفاه. وأعلنت ''اللجنة الانتخابية الوطنية'' في ١٩ نيسان/أبريل أن ''الرئيس'' الحالي، ضاهر ريالي كاهين، فاز بالانتخابات بفارق ٨٠ صوتا من أصل حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ صوت. ورفض حزب التضامن النتائج وشكّك في دقتها، مدعياً أن اللجنة تعرّضت لضغط سياسي.

٢٢ - وتفيد التقارير بأن الانتخابات جرت في أجواء سلمية وبحضور مراقبين مدرّبين تابعين لـ ''صوماليلاند'' في مراكز الاقتراع. ولم تخضع الانتخابات لأي رصد دولي رسمي. ولكن كان هناك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا ومنظمة جماعة عموم أفريقيا Inter-Africa Group ودبلوماسيون من كندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية يعملون في أديس أبابا ونيروبي.

٢٣ - و في ١١ أيار/مايو، أعلنت المحكمة العليا في ''صوماليلاند'' النتائج الرسمية بعد أن عدّلت الأرقام التي كانت اللجنة قد أعلنتها، مما وضع حزب الشعب الديمقراطي المتحالف في المقدمة بفارق ٢١٧ صوتا. ورفض رئيس حزب التضامن النتائج وأكّد من جديد أنه يرفض على حد سواء النتائج التي أعلنتها اللجنة وتلك التي أعلنتها المحكمة العليا. وفي ١٦ أيار/مايو، أقسم ضاهر ريالي كاهين ونائبه أحمد يوسف ياسين اليمين أمام رئيس المحكمة العليا في ''صوماليلاند''. وفي الوقت نفسه، مدّد مجلس الشيوخ ولاية مجلس النواب لمدة سنتين وولايته لمدة ثلاث سنوات.

٢٤ - وفي ''بونتلاند''، شارك العقيد عبد الله يوسف أحمد ومعارضوه في مؤتمر للمصالحة في بوساسو ضم ٣٠٠ ممثل عن الجانبين من أجل وضع حد للصراع بين الإدارة التي يرأسها وحركة خلاص بونتلاند التي يقودها الجنرال أدي موسى هيرسي، وهو أحد حلفاء جامع علي جامع الذي ينافسه على رئاسة ''بونتلاند''. وأبرم الجانبان اتفاقا لتقاسم السلطة في ١٧ أيار/مايو. وتفيد التقارير بأن السيد جامع، بالرغم من أنه ليس طرفا في عملية السلام، رحّب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه نتيجة لجهود الوساطة التي بذلها زعيمان بارزان من سناغ.

الأمن

٢٥ - رغم أن الأوضاع الأمنية في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' ظلت هادئة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فلا يزال النزاع الحدودي بشأن مقاطعتي سول وسناغ يشكل مصدر توتر بين إدارتيهما.

٢٦ - وما زالت الأوضاع الأمنية في جنوب الصومال تشكل مصدر قلق شديد، حيث تنعدم في مناطق عديدة أي سلطة محلية واضحة المعالم يكون بوسعها مراقبة أنشطة العصابات التي تبتز الأموال من المسافرين والتجار، وحيث ما فتئت العداوات بين العشائر تحصد الأرواح. وفي آذار/مارس، تعين سحب موظفي منظمات الإغاثة من جنوب مودوغ وغالغودود بسبب اندلاع القتال بين بطون عشيرتي أبغال وهَبر - غدير. وما زال القتال يدور بين فصائل جيش راحانوين للمقاومة بالقرب من بايدوا حيث تحاول الميليشيات زرع الألغام وشن هجمات مباغتة على هذه المدينة. وقُتل في ١٠ نيسان/أبريل حوالي ٢٧ شخصا بسبب انفجار لغم على الطريق الرابط بين بايدوا ودينسور وفي قتال اندلع بعد ذلك بين عشيرتي ليسان وغارِوال. وما زال متعذرا على موظفي الأمم المتحدة التوجه إلى مدينة بايدوا ومنطقة تقع على مدى ٤٠ كيلومترا من المدينة بسبب انعدام الأمن هناك. وفي ١٤ أيار/مايو، لقي سائق سيارة استعانت به اليونيسيف مصرعه في كِسمايو في نزاع بين ميليشيات ماريهان وغلجيل. وقد وقع هذا الحادث خلال جولة كان موظفان من موظفي منظمات الإغاثة الدولية يقومان بها في المدينة.

٢٧ - وما فتئ من الصعب على وكالات الإغاثة الإنسانية الوصول إلى منطقة غيدو بسبب القتال الدائر بين ميليشيات ماريهان. وبينما تستمر هذه التوترات، اندلع القتال أيضا بين عشيرتي بارتير وأوليهان في وادي جوبا للسيطرة على مقاطعة بواِله. وتجري في بواِله محادثات سلام يدعمها رجال أعمال وشيوخ العشائر وجماعات دينية. وقد حصد هذا النزاع العديد من الأرواح وأدى إلى تشريد الناس وكذلك إغلاق أحد الجسور القليلة الواقعة على نهر

جوبا مؤقتا. هذا وما زال من المتعذر على جميع موظفي الأمم المتحدة التوجه إلى بوالِه بسبب انعدام الأمن فيها.

٢٨ - ولا تزال الأوضاع في مقديشيو متقلبة وخطيرة وإمكانية وصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليها محدودة للغاية. وينفذ موظفو الإغاثة الوطنيون عملياتهم بحسب الأوضاع الأمنية. وأدت المناوشات بين فروع عشيرة أبغال وأعمال القتال بين الميليشيات الموالية لموسى سودي ''يلا هاو'' وعمر محمود ''فينش'' للسيطرة على المدينة في مقديشيو إلى وقوع إصابات عديدة خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس.وما فتئ ميناء مقديشيو ومطارها مقفلين. وما زالت الجريمة مشكلة خطيرة للغاية حيث ترد أنباء عديدة عن حدوث أعمال اختطاف وسرقة وقرصنة وأعمال عنف أخرى.

الحالة الإنسانية

٢٩ - ما زال الشعب الصومالي يصارع انعدام الأمن الغذائي المزمن والفقر والمرض والجفاف وندرة فرص التعلم والعمل. وما برح الرقم القياسي للتنمية البشرية في الصومال من بين أدناها في العالم. فحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ صومالي يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة بينما يعيش ٠٠٠ ٣٧٠ صومالي آخر مشردين داخل بلدهم.

٣٠ - واستفادت الزراعة التي تعتمد على الأمطار في الجنوب من موسمين مطيرين جيدين في عام ٢٠٠٢ كما تحسنت حالة الماشية. ونتيجة ذلك، بلغ مجموع إنتاج الحبوب معدلا قياسيا لفترة ما بعد الحرب في آذار/مارس، حيث عرف زيادة قدرها ٨٠ في المائة على صعيد البلد. وقد قللت هذه التطورات من حدة مشاكل الأمن الغذائي عموما، مع وجود بعض الحالات الاستثنائية في الشمال الغربي حيث ساد الجفاف وفي مناطق تقع في الجنوب، حيث تؤثر النزاعات وانعدام سبل الوصول إلى هذه المناطق في قدرة بعض المزارعين على جني محاصيلهم. كما قللت الأمطار الوفيرة من حالات الإصابة بداء الكوليرا إلى حد كبير.

٣١ - ومن المتوقع أن يتأثر موسم عام ٢٠٠٤ سلبيا بسبب الفيضانات التي تشهدها حاليا المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، وخاصة في المناطق المحاذية لنهري جوبا وشابيل. غير أن الأضرار التي لحقت بالمزارع ومستويات التشرد تبدو ضئيلة حتى الآن. وتواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها رصد الأوضاع، وكانت هذه الوكالات قد سبق أن خزنت لوازم الإغاثة في المناطق المتضررة. وتم تعزيز ضفاف الأنهار وحولت قنوات تصريف المياه من المناطق المزروعة. كما قدمت الأمم المتحدة ومكتب المعونة التابع للمفوضية الأوروبية المعدات والأموال لإجراء مسوحات بالطائرات.

٣٢ - غير أن مناطق سول وساناغ وباري ما زالت تعاني من آثار سنوات متتالية من الجفاف وانعدام الأمن. فقد أثارت السلطات المحلية ووكالات الإغاثة الإنسانية أوجه قلق بشأن حالة ما يناهز ٠٠٠ ٣٥ نسمة من الفقراء الذين يعيشون على الرعي في هضبة سول. كما يبذل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جهودا من أجل تأمين إبرام الاتفاقات الضرورية من جانب سلطات ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' لإجراء تقييم مشترك بين الوكالات لأوضاع هذه المناطق. ومن بين المناطق الأخرى التي ما زالت أوضاعها متردية منطقتي مودوغ وغالغادود في الوسط، والأرجاء الجنوبية الواقعة في منطقة الخليج وأجزاء من منطقتي جوبا الدنيا والوسطى وغيدو.

٣٣ - ومع أن الاستقرار ما زال هشا، فقد فتح الاستقرار النسبي في شمال الصومال، ومؤخرا في بعض المناطق بالجنوب، المجال أمام التفكير بحذر في توسيع نطاق العمليات في بعض المناطق. ففي ''بونتلاند''، تتخذ وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها التدابير لتوسيع نطاق العمليات دعما لبناء السلام، وكذلك لإعادة تنشيط آليات التنسيق. وفي منطقة كِسمايو، وبالرغم من الحوادث المتكررة (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه)، بذل الزعماء المحليون جهودا لتحسين الأمن. ونتيجة لذلك، شرعت عدة منظمات غير حكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخرا في إجراء تقييمات بهدف إعادة تنشيط العمليات. وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عملهما في المنطقة لإكمال البرامج التي تنفذها منذ وقت طويل اليونيسيف ومنظمة المعونة الإسلامية وجمعية الهلال الأحمر الصومالية والتي تقدم المساعدة لما يناهز ٠٠٠ ١٥ مشرد داخل البلد والسكان المحليين المُعدمين. وما زالت ثمة عوائق تحول في الوقت ذاته دون وصول مواد الإغاثة إلى مناطق عديدة في جنوب الصومال ووسطه بسبب حالة انعدام الأمن السائدة فيها.

٣٤ - وفي أيار/مايو، قام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وشركاؤه باستعراض خطة العمل الإنساني المشتركة لعام ٢٠٠٣، فضلا عن مدى استجابة الدول لنداء الأمم المتحدة الموحد. ولاحظوا أنه تم إحراز تقدم هائل في تسليم الإغاثة الإنسانية، وإعادة إدماج اللاجئين، وتعزيز سيادة القانون من خلال تدريب موظفي إنفاذ القانون وإصلاح الجهاز القضائي، والتقليل من حدة الفقر عن طريق زيادة تدفق التحويلات المالية وتصدير الماشية. غير أنه لم يتم حتى الآن تقديم سوى نسبة قدرها ٢٤ في المائة من مبلغ ٧٧,٨ مليون دولار المطلوب عن طريق عملية النداء الموحد.

خامسا – الأنشطة التنفيذية المضطلع بها لدعم السلام

٣٥ – تركز أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة على بلوغ أربعة أهداف تنفيذية استراتيجية حددها الفريق القطري وهي: صون حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الأساسية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم. ويجري العمل باتجاه تحقيق هذه الأهداف الأربعة عن طريق اعتماد مبادرات مشتركة بين وكالات متعددة وقطاعات عديدة لبناء السلام يُركز فيها على تعزيز مهارات الصوماليين وتوفير الخدمات الأساسية وتبادل الموظفين الفنيين.

٣٦ – وفي إطار أنشطة الأمم المتحدة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومراكز التدريب، وتجارة الماشية، يسعدني أن أقول إن عودة البنك الدولي للمشاركة في العمل في الصومال من خلال المشروع الابتكاري المتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط. ويقوم البنك الدولي بدعم الأنشطة السالفة الذكر المنفذة بواسطة وكالات الأمم المتحدة، وكذلك عن طريق مشروع الأمم المتحدة لجمع بيانات الاقتصاد الكلي وتحليلها وإجراء حوار بشأنها.

٣٧ – هذا و لم ترد أي مساهمات إضافية في الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال بعد تلك أُبلغ عن تلقيها من قبل (انظر S/2003/231، الفقرة ٣٦).

الحماية وحقوق الإنسان

٣٨ – يتوخى الهدف الاستراتيجي للفريق القطري والمتعلق بالحماية وحقوق الإنسان شن حملة توعية شاملة ومستمرة من أجل الزعماء الصوماليين، تشمل السلطات الحاكمة وزعماء الفصائل والشيوخ ورجال الدين وممثلو المجتمع المدني. ولفت منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية الانتباه بصفة خاصة ، في رسالة مفتوحة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل وموجهة إلى الزعماء الصوماليين، إلى محنة المشردين داخليا في الصومال والتمس التزامهم بوقف أعمال القتال وحماية السكان المدنيين المستضعفين، وعرض دعمه ومساعدته لما يبذلونه من جهود في هذا الشأن. كما استحدث الفريق القطري إطار عمل للحماية وحقوق الإنسان من أجل الصومال، وهو إطار يحدد المعالم الرئيسية لخطة مشتركة بين وكالات متعددة لتوثيق الأنشطة الحالية والأعمال المزمع القيام بها مستقبلا.

٣٩ - وقد أتمت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها دراسة بشأن حماية الطفل تتيح بيانات كمية ونوعية عن الأطفال المستضعفين والمهمشين وأولئك المستخدمين في أعمال السخرة في الصومال.

٤٠ - ووصل مشروع إذاعة الشباب نهاية مرحلته الأولى. ويسعى هذا المشروع إلى تمكين الشباب من المطالبة بحقوق الإنسان الخاصة بهم ويركز على توفير التدريب التقني وإتاحة إمكانية الاستفادة من وسائط الإعلام الإلكترونية بالنسبة لعشرين جماعة من الشباب. وقد بُثت في أجزاء عديدة من الصومال مواد إذاعية ومرئية عن مواضيع يختارها الشباب أنفسهم بما فيها موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وختان الإناث، ومواضيع أخرى ذات أهمية في حياتهم اليومية. ويجري حاليا إعداد المرحلة الثانية من البرنامج.

٤١ - إن السلطات المحلية التي تعمل لإجراء إصلاحات قانونية وإقامة نظام قضائي للأحداث في ''صوماليلاند'' والمنظمات الشريكة التي تعمل في مجال حقوق الطفل وحمايته، حددت كأولوية لها تحسين النظام القضائي الرسمي وغير الرسمي للأحداث وتعزيزه وفقا للمعايير الدولية الخاصة بحماية الطفل. ويوجد العديد من الأطفال حاليا قيد الاعتقال في السجون إلى جانب البالغين ويقعون أحيانا ضحية العنف وسوء المعاملة. وشرعت السلطات المحلية بالتعاون مع شركائها في اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المشكلة من بينها إنشاء لجنة لمراجعة القوانين ولجنة للتدريب ومنتدى لقضاء الأحداث. وتقوم لجنة مراجعة القوانين ببحث التشريعات المعمول بها حاليا وتبيان الثغرات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى صياغة قوانين جديدة. وستعد لجنة التدريب منهاجا دراسيا وستنظم دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القانون من أجل بناء قدراتهم بشأن عدد من القضايا الرئيسية، بما فيها حقوق الطفل وحمايته. وسيتناول منتدى قضاء الأحداث مواضيع أوسع نطاقا تتعلق بقضاء الأحداث منها مواضيع منع الإساءة والإصلاح والقضاء الإصلاحي.

٤٢ - ويورد مرفق تقريري عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299) قائمة بالأطراف التي تلجأ إلى تجنيد أو استخدام الأطفال، وتشمل: الحكومة الوطنية الانتقالية، وتحالف وادي جوبا، والمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد، والمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد - مقديشيو، وجيش راحانوين للمقاومة. كما تشير التقارير إلى مشاركة الأطفال في القتال الذي دارت رحاه في ''بونتلاند'' في صفوف القوات الموالية للعقيد عبد الله يوسف أحمد وجامع علي جامع. وأخذا في الاعتبار أن مجلس الأمن أهاب، في قراره ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في جملة أمور، بجميع أطراف الصراعات المسلحة الكف عن تجنيد الأطفال أو استخدامهم، ينكب الفريق القطري على

بذل جهود للتوعية بالمسألة، التماسا لالتزام الأطراف الصومالية بوضع حد لتجنيد الأطفال أو استخدامهم.

٤٣ - هذا وقد أُعيد تأهيل نحو ١٢٠ طفلا جنديا وأُعيد إدماجهم في مجتمعاتهم، واستفادوا من برنامج للتدريب المهني وحل النزاعات والتغلب على الصدمات النفسية. وفي مسعى لتطوير القدرات الشعبية الصومالية لتسريح المقاتلين، شرعت الأمم المتحدة بمعونة شركائها المحليين في المرحلة الثانية من مشروع إعادة تأهيل الجنود الأطفال في مقديشيو وميركا وكِسمايو. وسيتيح هذا المشروع فرصا لإعادة إدماج وإعادة تأهيل ٤٢٠ طفلا إضافيا من قدامى المقاتلين.

٤٤ - كما قامت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بعملية لجمع البيانات لتقييم أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأطفال الموجودين في البلدات المذكورة أعلاه بمشاركة الأطفال الذين مُنحوا الفرصة لمناقشة تجاربهم وآرائهم. وستُنشر نتائج هذا التقرير في جميع أرجاء الصومال باستخدام مختلف وسائط الإعلام، بما فيها البرامج الإذاعية والمرئية التي ينتجها الشباب الذين يتدربون ليصبحوا مذيعين.

٤٥ - هذا وقد تم إعداد دراسة للمعارف والمواقف والممارسات المتعلقة بمخاطر الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة في ''صوماليلاند''. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها سويا في مجال التوعية بمخاطر الألغام وقد أعدت استراتيجية لتنفيذ أنشطة وبرامج في ''صوماليلاند'' هذا ويتواصل أيضا تقديم الدعم لمراكز الأعمال المتعلقة بالألغام في ''صوماليلاند''. وأُجري تقييم لإمكانية توسيع نطاق البرنامج المنفذ في ''بونتلاند'' في شباط/فبراير ٢٠٠٣ في حين أتمت المجموعة الدانمركية لإزالة الألغام دراسة استقصائية لآثار الألغام الأرضية.

٤٦ - وفي مجال إصلاح القضاء، ما زالت الأنشطة تركز على إنشاء المؤسسات وتطوير القدرات الموجودة داخل المؤسسات القائمة. وفي ميدان إنفاذ القانون، يشكل إنشاء قوة مهنية للشرطة المدنية تكون قادرة على المساهمة فعلا في استتباب السلم وكسب ثقة المجتمع إحدى الأولويات. وتم نشر الوعي في صفوف المجموعات النسائية وناشطي حقوق الإنسان والجهاز القضائي ووكالات إنفاذ القانون بشأن التحديات التي تواجهها النساء الفقيرات والمشردين داخل بلدهم وفئات الأقليات في نيل العدالة من المؤسسات القضائية الحالية. كما وفر تدريب لإبراز ضرورة ''التكامل'' بين القانون العرفي والشريعة ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.

٤٧ - وتبين من تقييم سريع لإمكانية استفادة المرأة من خدمات القضاء في الصومال أن النساء مجحفات بصورة عامة في نظم القانون الثلاثة في الصومال، وهي: القانون المدني والقانون العرفي والشريعة. فكل منها يتيح قدرا من الحماية لكنها تظل جميعها غير كافية ومتناقضة إلى حد ما، مما يدع النساء في وضع ضعيف تنقصهن فيه الحماية. وعلاوة على ذلك، فإن عدد النساء اللائي يعملن في الأجهزة القضائية يكاد يكون لا يُذكر. ولذلك فإنه من الضروري للغاية القيام بأعمال تدعم توظيف النساء وإشراكهن في النظام القضائي.

سبل العيش

٤٨ - بدأت وكالات الأمم المتحدة بمعية شركائها المحليين عددا من المشاريع التي توفر فرص عمل كثيرة في مناطق الشمال الشرقي والشمال الغربي وفي مقديشيو مُستخدمة في ذلك نظاما مجتمعيا للتعاقد. وأثبت مشروع تجريبي يستخدم ٦٠٠ شخص (٧٠ في المائة منهم من النساء) في مقديشيو نجاحه.

٤٩ - وفي أواخر نيسان/أبريل، عقد ممثلون عن الأوساط التجارية الصومالية بمن في ذلك تجار الماشية واللحوم، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، اجتماعا مع ممثلين عن الحكومة الوطنية الانتقالية و ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، إلى جانب ممثلين لبلدان مستوردة من الشرق الأوسط، لمناقشة سبل تنمية وتصدير الماشية ومنتجات الماشية الصومالية. وأوصوا جميعا بتشكيل مجلس صومالي يعنى بموضوع الماشية لوضع قواعد تنظم هذه الصناعة عن طريق نظام متطور لمراقبة الأمراض، والتفتيش وإصدار الشهادات، سواء بالنسبة للأسواق الداخلية أو الخارجية.

توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات الضعيفة

٥٠ - إن برامج إعادة دمج وتوطين اللاجئين وبرامج المياه والمرافق الصحية التي تضطلع بها فرادى الوكالات تعد أمرا أساسيا لتزويد المجتمعات الضعيفة بالخدمات الضرورية ومن المقدر أن ما يناهز ٣٤ ٠٠٠ من اللاجئين بجيبوتي وإثيوبيا ستتم إعادتهم إلى وطنهم في الصومال في عام ٢٠٠٣. وقد بدأت عملية الإعادة إلى الوطن هذه في شهر أيار/مايو، وهي ستضع أعباء إضافية على كاهل الخدمات الاجتماعية الأساسية القائمة في شمال شرق وشمال غرب البلد.

٥١ - وتواصل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة التعاون بشكل وثيق في قطاع المياه والمرافق الصحية، وقد حددت إصلاح حفر المراحيض التي يبلغ عمرها ١٥ سنة أو أكثر باعتباره أمر يشكل أولوية جديدة. وبغية كفالة الاستدامة، يجري في الوقت الحالي تشجيع مشاركة إدارة واستثمار القطاع الخاص في شبكات المياه بالمدن. وقام الفريق القطري

وشركاؤه بإنشاء شبكات للإمداد بالمياه في المدن إلى جانب تهيئة آبار ضحلة جديدة، وإصلاح حفر المراحيض والهياكل الأساسية بالريف. وعمدت هذه الجهات أيضا إلى إصلاح الآبار وحماية الآبار الضحلة القائمة من التلوث. ووفرت كذلك دعما تقنيا لمشروع من مشاريع المياه المحلية في غالكايو، وأصلحت ١٠ آبار ضحلة في حي هامار واين، مما عاد بالنفع على ٢٠٠ ٧ من السكان، واضطلعت بإمداد المياه على نحو محسن من أجل ٥٠٠ ١ أسرة في قوريلي بمنطقة شابيل السفلى، وهيأت حفر للمراحيض للقاطنين بقرية ارمو بمنطقة باري.

٥٢ - ويقوم الفريق القطري بتنفيذ البرنامج الموسع المتعلق باستراتيجية التحصين في الصومال. وهناك أكثر من ١٠٠ موقع ثابت توفر كل يوم للأطفال لقاح ''بي سي جي'' ضد السل واللقاح المضاد للخناق (الدفتريا) والسعال الديكي والكزاز واللقاح الفموي ضد شلل الأطفال واللقاحات المضادة للحصبة وتوفر لقاح توكسويد الكزاز للأمهات الحوامل. وعقب تخطيط دقيق على صعيد صغير على مستوى المقاطعات والاضطلاع بتدريب واسع النطاق للقائمين بالتطعيم و ''المحركين'' الاجتماعيين، كانت هناك حملات للتطعيم في عواصم الأقاليم، ولأول مرة أيضا في العديد من عواصم المقاطعات وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بحملتين وطنيتين للتطعيم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم تطعيم ما يزيد على مليون طفل.

الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٣ - يركز الفريق القطري على الإجراءات اللازمة لقطع الصمت المخيم وتقليل الشعور بوصمة العار التي تصاحب الإصابة بالفيروس/الإيدز، ويسعى إلى القيام بتقدير واقعي لحجم ونطاق هذا الوباء في الصومال. ويجري في الوقت الراهن إعداد إطار استراتيجي وطني يتعلق بفيروس نقص المناعة/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وذلك تحت رعاية هيئة تنسيق المعونة بالصومال. ولا يزال وضع خطط عمل تتعلق بفيروس نقص المناعة/ الإيدز لتلبية احتياجات مناطق بعينها، بناء على هذا الإطار الاستراتيجي الوطني، وإجراء دراسة شاملة لمدى انتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز يمثلان أولويتين بالنسبة لعام ٢٠٠٣. وتعمل كذلك وكالات الأمم المتحدة والجهات المشاركة لها على تحسين التدخلات من أجل مكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وزيادة الوعي وتأهب المجتمعات للاستجابة. وفي خط مواز لهذا الإطار، يجري استحداث استراتيجية للاتصال.

٥٤ - وقد عُقدت حلقتان تدريبيتان بشأن نوع الجنس وفيروس نقص المناعة/الإيدز من أجل ٦٠ من راسمي السياسات في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وكان ثمة تعزيز للقدرات

فيما يتصل بـ ١٥ من المستشارين المعنيين بمتلازمة نقص المناعة/الإيدز بمستشفى بوروما لعلاج مرض السل، من خلال توفير المواد والمعدات. وتشارك وكالات الأمم المتحدة أيضا في تقييم معالجة متلازمات الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ويجري حاليا إقامة مركز تجريبي متعدد الأغراض ومشترك بين الوكالات، من أجل استهداف الشباب والنساء وتزويدهم بالخدمات والأنشطة الشاملة من قبيل التنمية وبناء القدرات والدعم النفسي - الاجتماعي والمشورة الطوعية والاختبارات فيما يتصل بالشباب.

التعليم والتدريب

٥٥ - قامت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بتعجيل إنتاج وتوزيع الكتب المدرسية واللوازم التعليمية للمد راس الابتدائية، إلى جانب إنجاز المخطوطات المتعلقة بالكتب المدرسية المتعلقة بستة مواضيع للصفين الخامس والسادس. وسوف يُنهى عما قريب تقرير عن احتياجات التدريب في مجال محو الأمية لدى الكبار بالصومال، وهو يتضمن مقترحات في هذا المضمار، كما سيتم أيضا تحديد الإمكانات المتعلقة بالتدريب المهني والتقني.

٥٦ - وسيفتتح قريبا معهد للتدريب في مجال العلوم الصحية من قبل إدارة ''صوماليلاند'' في هارغيسا، في إطار مساعدة وكالات عديدة من وكالات الأمم المتحدة. ويجري في الوقت الراهن أيضا دعم جهود تضطلع بها منظمة نسائية محلية، بالتعاون مع الصوماليين المشتتين في الخارج، بهدف إنشاء مستشفى محلي يتضمن مرافق تدريبية بضواحي مقديشيو. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بتقديم المساعدة لمراكز تدريب الشرطة في شمال غرب وشمال شرق الصومال التي يشدد منهاجها الدراسي على إقامة نظام محلي لحفظ الأمن وعلى الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان.

٥٧ - وفي آذار/مارس، دُعيت إلى الاجتماع السلطات الصحية بالمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال وكذلك بشمال شرق وشمال غرب البلد، وذلك لتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية بشأن تحسين نظم توفير الرعاية الصحية بجميع أنحاء الصومال، وهذا يتضمن الجهود المبذولة لتشجيع تهيئة بيئة قد تؤدي إلى إعداد نُهج وسياسات واستراتيجيات موحدة لمكافحة الأمراض المنتشرة.

سادسا - ملاحظات

٥٨- إن مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال يوشك أن يدخل في مرحلته النهائية، التي تشمل إجراء مفاوضات بشأن تشكيل حكومة شاملة بالصومال. وقد ظل المجتمع الدولي يدعم بثبات عملية المصالحة الوطنية في الصومال تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية (إيغاد) برئاسة كينيا. والمبادرات التي يضطلع بها المبعوث الكيني الخاص المعني بالصومال، فيما يتصل بإعادة تنشيط هذه العملية، جديرة بدعم المجتمع الدولي.

٥٩ - ولا يزال مستقبل عملية المصالحة في يد الصوماليين إلى حد كبير. وليس أمام المجتمع الدولي سوى أن يمد يد المساعدة إلى الجهود والالتزامات الصومالية المتعلقة بإنهاء سنوات الصراع والحرمان. وهذا هو السبب في إعرابي عن استيائي إزاء كثرة انتهاكات الأطراف الصومالية لالتزاماتها بوقف الأعمال القتالية عقب توقيع اتفاق إلدوريت في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ واتفاقي ٢ و ٤ كانون الأول/ديسمبر المتعلقين بمقديشيو. وينبغي أن تحظى بالثناء الجهود التي تبذلها هيئة إيغاد من خلال لجنة رصد وقف إطلاق النار لمراقبة تنفيذ إعلان إلدوريت، وتعيين الهيئة لمنسق للجنة، وقرار الاتحاد الأفريقي العاجل بإيفاد راصدين إلى الصومال في المستقبل القريب. وأدعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن الأعمال القتالية وعن أي أفعال قد تؤدي إلى زيادة التوتر أثناء عملية المصالحة الوطنية.

٦٠ - ولاحظت أيضا، مع القلق، أن بعض الزعماء الصوماليين قد تغيبوا عن المؤتمر، لمدة شهرين تقريبا في بعض الحالات، حيث ادعوا أن ثمة نقصا في التمثيل، أو أنهم يشعرون بالامتعاض إزاء الدور الذي تلعبه في المؤتمر دول المواجهة من أعضاء هيئة إيغاد. ومن دواعي التشجيع، مع هذا، ما لوحظ من أن غالبية هؤلاء الزعماء قد عادوا إلى المؤتمر لإكمال المرحلة الثانية أو للشروع في المرحلة الثالثة أو النهائية. ولكن النتائج الختامية ستتوقف على أمر واحد فقط، وهو الاتفاق الموضوعي الذي سيتوصل إليه الصوماليون أنفسهم بشأن هياكل شؤون الحكم في المستقبل ومدى التزامهم بالتعهدات التي أعلنوا قبولها. ومما يشكل أساسا سليما لدعم المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق محتمل للسلام في الصومال، وجود إطار سياسي شامل يحظى بالاتفاق، والإنجاز الناجح للمرحلة الثالثة مع تشكيل حكومة شاملة، وتوفر التزام صحيح باتفاقات وقف إطلاق النار.

٦١ - ومن الواجب على دول المواجهة ذات العضوية في هيئة إيغاد أن تقوم هي والمجتمع الدولي عموما، بتقليل الهوة فيما يتعلق بما بينها من خلافات بشأن عملية المصالحة. وفي تقريري السابق، أثنيت على دول خط المواجهة في هيئة إيغاد لما اتخذه وزراء خارجيتها من قرار بالاجتماع مرة كل شهر على الأقل لمناقشة التقدم المحرز والتحديات المصادفة في الجهد المبذول لاستعادة المصالحة والحياة العادية في الصومال (انظر S/2003/231، الفقرة ٥٣). ومع هذا، ففي أعقاب الاجتماع الأول الذي عُقد بأديس أبابا في ٢ شباط/فبراير، تكرر تأجيل الاجتماعات اللاحقة للوزراء. وأجد لزاما عليَّ أن أشدد على أن الالتزام المستدام لدول خط المواجهة لا يزال هاما لنجاح المؤتمر، وذلك في هذه المرحلة الحرجة من عملية المصالحة.

٦٢ - والجهود المبذولة للشروع في برامج جديدة وللإبقاء على أنشطة المساعدة الإنسانية بمعدلها الراهن قد تتعرض للخطر في حالة عدم الوفاء، في الوقت المناسب، بالشروط المتواضعة التي وردت في النداء الموحد لعام ٢٠٠٣. وتحقيق السلام والاستقرار في الصومال يتطلب استمرار المجتمع الدولي في المشاركة في العمل على نحو كامل. وعلى الرغم من انخفاض الرقم القياسي للتنمية البشرية، بشكل مؤسف، فإن هذا الرقم قد ظل دون تغيير في السنوات العديدة الماضية، مما يدل على أن ثمة أثرا إيجابيا للمعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ومع ذلك، فإن التوقعات المتصلة بالصومال ستظل على غير ما يرام إذا لم يكن هناك التزام مطرد ودائم من قبل المانحين. وأي تخفيض في الجهود القائمة سواء كانت جهودا غوثية أم جهودا تتراوح بين الإغاثة في الأجل القصير أو الأجلين المتوسط والطويل، قد يزعزع ما تحقق من توازن هش، وهذا سيفضي بدوره إلى إحداث آثار مدمرة ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. ومن المطلوب من المانحين ألا يسمحوا بأن تؤثر متطلبات الأزمات الأخرى تأثيرا سلبيا على مستقبل الصومال.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، فإن تفاقم الفيضانات، التي ترجع إلى ما سقط مؤخرا من أمطار غزيرة، مما يعني انتشار نزوح السكان وتدمير المآوي والأراضي الزراعية، يتطلب التعجيل بإنفاق أموال إضافية وتقديم مساعدات جديدة لإتاحة الاستجابة بصورة مرنة وملائمة التوقيت.

٦٤ - ولا يزال من المحتم، في عام ٢٠٠٣، أن يعمد المجتمع الدولي إلى الاستفادة من المجالات التي يسود فيها سلام واستقرار نسبيان، وأن يعمل مع الإدارات المحلية والإقليمية القائمة بهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوفير المساعدة اللازمة من أجل تعزيز توسيع نطاق الإصلاح بغية دعم بناء السلام.

٦٥ - ومما يؤكد التزام المجتمع الدولي بتشجيع إنهاء الصراع عن طريق التفاوض وتوفير الدعم اللازم لإقامة حكومة مؤقتة شاملة بالصومال، تلك المساهمات المالية السخية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والالتزام الدائم للمبعوثين من البلدان أعضاء هذا الاتحاد، فضلا عن منتدى شركاء هيئة إيغاد والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وعناصر مؤثرة أخرى. وأرحب، بالإضافة إلى مساهمة أيرلندا وإيطاليا والنرويج في الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦)، بتقديم مساهمات في وقت مبكر من الدانمرك وسويسرا وكندا والنرويج والجماعة الأوروبية من أجل النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال. وأهيب بسائر المانحين أن يساهموا بسخاء في هذا النداء، وأن

يضطلعوا بذلك دون تأخير، بغية إتاحة التنفيذ الفعال لبرنامج إنساني لبناء السلام يتسم بالاكتمال والتماسك والتوازن.

٦٦ - وأود أن أثني على ممثلي، ونستون تبمان، وموظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والفريق القطري، والعديد من المنظمات غير الحكومية، لما بذلوه من جهود لدعم المصالحة الوطنية والسلام، وكذلك لتفانيهم للوفاء بالاحتياجات الإنسانية والتعميرية للبلد.